

تحليل وقياس فاعلية الضريبة في تحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

أ.م.د. حسن خلف راضي¹ أ.د. جمال داود سلمان²

جامعة دجلة / العلوم المالية والمصرفية/ بغداد - العراق

Analysis and measurement of the effectiveness of direct and indirect taxes in stimulating economic growth in Iraq's economy

Asst. Prof. Dr. Hasan Khalaf Radhi¹

Hassan.kalf@duc.edu.iq

University Dijlah college, Banking and Finance Department, Iraq, Baghdad

Prof. Dr. Jamal Dawood Salman²

Jamal.dawood@duc.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2024/7/31 تاريخ قبول النشر 2024/10/22 تاريخ النشر 2024/ 12/ 30

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل وقياس فاعلية الضريبة في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق وتم استخدام التحليل وصفيًا وقياسيًا اذ تم استخدام منهجية ARDL لأنها المنهجية الانسب لكون متغيرات البحث ساكنة عند الفرق الاول ولغرض معرفة تأثير الضرائب بأنواعها (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة) على الناتج المحلي وقد اظهرت النتائج القياسية وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بالإيرادات النفطية والضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة ونتيجة احصائية (Bounds Test-F) يظهر أن قيمتها (65.38562) وهي أكبر من قيمتها الدنيا والعليا عند مستوى دلالة (1%) ، وعليه يمكن القول بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فعند زيادة الضريبة المباشرة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج بنسبة 12% . كما بينت بوجود علاقة موجبة ومعنوية بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي فعند زيادتها بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج بنسبة تقريبا 48.6% وهذا يؤكد على ان الاقتصاد العراقي ريعي بامتياز كما بينت النتائج وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي فعند زيادتها بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض (الناتج المحلي الاجمالي) بنسبة تقريبا 6% ، وان معلمة تصحيح الخطأ البالغة سالبة ومعنوية مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل بمقدار 2 سنة تقريبا . وان العلاقة طويلة الاجل بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي علاقة موجبة ومعنوية فعند زيادة الضرائب المباشرة بنسبة 1% تؤدي لزيادة الناتج بنسبة 26.7% مما يؤكد على عدم فعالية السياسة المالية في هذا المجال والعلاقة بين الضرائب الغير المباشرة و GDP علاقة سالبة ومعنوية ، وان العلاقة بين الإيرادات النفطية و GDP علاقة موجبة ومعنوية مما يعني ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي وسيبقى ريعي اذا لم تتخذ سياسات مالية وضريبية كفؤة وتوصل البحث الى ان السياسات الضريبية الحالية في العراق لم تصمم بشكل يخلق بيئة استثمارية مناسبة للقطاعين العام والخاص. بحيث تسهم بشكل ايجابي في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتشجيع الصناعات الرئيسية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز النمو الاقتصادي لها وللاقتصاد ككل، فضلا عن ضعف الادارة الضريبية وعلى وزارة المالية وضع الاجراءات الكفيلة للاستثمار في مبادرات التحول الرقمي لإنشاء منصات سهلة الاستخدام وفعالة عبر الإنترنت لتسجيل الضرائب وإجراءات التسجيل والدفع.

الكلمات المفتاحية: *GDP* ، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، منهجية *ARDL* ، العراق.

Abstract:

The research aims to analyze and measure the effectiveness of the tax in stimulating Iraq's economic growth. The analysis was used descriptively and measurably, using the *ARDL* methodology. Because it's the most suitable methodology for research variables being static at the first difference and for the purpose of knowing the effect of taxes of their types (Direct and indirect taxes) on *GDP*. Standard results have shown the interrelationship between the dependent variable (*GDP*) and the independent variables of oil revenues, direct taxes, indirect taxes and statistical results *F-Bounds Test* shows that its value (65.38562) is greater than its lower and higher value at an indicative level (1%). Thus, it can be said that there is a common complementarity between independent variables and subordinate variables. When a direct tax increase of 1% increases the output by 12%. It also shows a positive and Significant relationship between oil revenues and domestic product. When increased by 1%, it increases the output by approximately 48.6%. This confirms that the Iraqi economy is rent privileged. (*GDP*) is about 6%, and the adult error correction milestone is negative and Significant, which means a speed of adjustment between the short and long term of about 2 years. The long-term relationship between direct taxes and domestic product is positive and Significant. When direct taxes increase by 1%, they increase the output by 26.7 This emphasizes the ineffectiveness of fiscal policy in this area and the relationship between indirect taxes and *GDP* is negative and Significant The relationship between oil revenues and *GDP* is Significant and positive, which means that the Iraqi economy is a rent economy and will remain rent if it does not take efficient fiscal and tax policies. Research has found that Iraq's current fiscal policies have not been designed to create an investment environment suitable for the public and private sectors. To contribute positively to attracting domestic and foreign investment to encourage key industries and SMEs and stimulate economic growth for them and the economy as a whole, as well as weak tax administration. The Ministry of Finance must develop procedures to invest in digital transformation initiatives to create easy-to-use and effective online platforms for tax registration, registration and payment procedures.

Key words: *Economic growth, direct taxes, indirect taxes, ARDL methodology, Iraq.*

❖ المقدمة: Introduction

بالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية المتصاعدة التي تواجه العراق، تبرز الضرائب كآلية مالية حاسمة يمكن أن تسهل إعادة توجيه الاقتصاد نحو مسار التنمية المستدامة. يقوم النظام الضريبي بوظيفة مزدوجة. فهي لا تعمل فقط كقناة لتحصيل الإيرادات العامة، ولكن أيضاً كأداة تحفيزية مصممة لتعزيز الاستثمارات، وتحقيق التوازن المالي، وتعزيز التقدم الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي يتوقف على طبيعة الضريبة المطبقة.

وقد تؤدي الضرائب المباشرة، المتمثلة في ضريبة الدخل، إلى إعاقة الاستثمارات وتقليل الإنتاجية، في حين أن الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المبيعات، قد تلعب دوراً في تعزيز الطلب المحلي وتنشيط النشاط الاقتصادي.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

❖ مشكلة البحث: Research Problem

تتعلق قضية البحث بالغموض المحيط بتأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على مسار النمو الاقتصادي في العراق من 2004 إلى 2023. لا تزال العلاقة بين الإطار الضريبي والتوسع الاقتصادي غير محددة بشكل كافٍ، مما يثير تساؤلات حول فعالية الضرائب المباشرة في تعزيز أو تثبيط المساعي الاقتصادية، وكذلك إلى أي مدى تلعب الضرائب غير المباشرة دوراً في تعزيز النمو الاقتصادي.

❖ فرضية البحث: Hypothesis Research

يفترض البحث " وجود علاقة طويلة الأمد بين الضرائب والنمو الاقتصادي في العراق خلال. تعمل الدراسة وفقاً للافتراضات التالية:

1. الضرائب المباشرة: تمارس تأثيراً ضاراً على النمو الاقتصادي. تؤدي الزيادة في الضرائب المباشرة إلى تقليل مستويات الاستثمار وبالتالي خفض معدلات النمو الاقتصادي.
2. الضرائب غير المباشرة تسفر عن مساهمة إيجابية في تحفيز النمو الاقتصادي. وتعمل الضرائب غير المباشرة المرتفعة على تعزيز تدفقات الإيرادات الحكومية التي يمكن تخصيصها لدعم مبادرات التنمية الاقتصادية.
3. التكيف بين المدى القصير وال المدى الطويل: يعني التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية، مما يشير إلى إعادة سريعة للتوازن الاقتصادي بعد التعديلات في السياسة الضريبية".

❖ أهمية البحث: The Importance of Research

الاهتمام بدراسة الضريبة في الاقتصاد قد زاد وخاصة في البلدان النامية ، فقد زاد الاهتمام من قبل المهتمين بالسياسات المالية والاقتصادية في البلدان انفا ، وتركز هذا الانتباه في العراق حول مشكلات الآثار الاقتصادية للضريبة على الاستثمار ، الإنتاج ، التضخم ، الاستهلاك ، التداول النقدي في ظل اقتصاد كان وما يزال عرضة للتقلبات الكبيرة وعدم الاستقرار، وعليه تعد دراسة الضريبة ومعرفة آثارها في الاقتصاد العراقي الكلي أمراً في غاية الأهمية حيث إن الاقتصاد تظهر متانته من خلال أهمية مؤشرات والعوامل المؤثرة به وكيفية توظيفها لخدمته ولهذا كان من الضروري دراسة تأثير الضريبة على المتغيرات الاقتصادية ، وبيان دورها وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ، معززة بمؤشرات اقتصادية ولفترات مهمة من عدم الاستقرار مرّ بها الاقتصاد العراقي.

❖ هدف البحث:

يهدف البحث الى:

1. تحديد طبيعة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي على المدى الطويل سواء كانت ايجابية او سلبية.
2. قياس مدى فعالية الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تحفيز او تقييد النمو الاقتصادي.

3. تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تحسين السياسات الضريبية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي في العراق.
4. تحديد سرعة التكيف بين الاجل القصير والاجل الطويل في حالة حدوث تغيرات في النظام الضريبي وتأثيرها على الاقتصاد.

❖ حدود البحث:

- الحدود الزمانية -سيغطي البحث الفترة (2004 - 2023) وهي الفترة التي شهدت مظاهر من عدم الاستقرار وانتشار مظاهر التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي.
- الحدود المكانية - ينصب البحث على دراسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد العراقي.

❖ هيكلية البحث

للتحقق من الفرضية والوصول الى اهداف البحث، تم تقسيمه مقدمة واربعة محاور، المحور اهتم بمنهجية البحث ودراسات سابقة، والحوار الثاني، ناقش الإطار النظري للضريبة والنمو الاقتصادي، اما المحور الثالث فقد ركز تحليل علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي، وتناول المحور الرابع قياس فعالية الضرائب بأنواعها في تحفيز الناتج المحلي الاجمالي واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا: دراسات سابقة

1. دراسة قام بها (Wiliam: 1-46, 2016) ، وعنوانها " " تبحث هذه الورقة في تأثير التغيير في ضريبة الدخل الشخصية على النمو الاقتصادي طويل الأجل. وان هيكل وتمويل التغيير الضريبي يعد أمر بالغ الأهمية لتحفيز النمو الاقتصادي. وقد تشجع التخفيض في الضريبة المفروضة على الاشخاص اي على العمل والاستثمارات والادخارات، فمن المحتمل أن تؤدي إلى ارتفاع عجز الميزانية الفيدرالية، وعلى المدى الطويل سيخفض من الادخار القومي وقد يؤدي الى رفع اسعار الفائدة. ويكون تأثيرها على النمو الاقتصادي غير مؤكد، ولكن العديد من التقديرات تشير إلى الاثر لها إما ضئيل أو سالب. ويمكن توسيع القاعدة أن تقضي على تأثير تخفيض معدلات الضريبة على عجز الميزانية، وفي الوقت المناسب، فإنها تخفض من التأثير على عرض العمل والاستثمار والادخار وبالتالي تخفض من التأثيرات المباشرة للضرائب في النمو الاقتصادي. قد تعيد أيضاً تخصيص وتوزيع الموارد على القطاعات للحصول على قيمة اقتصادية، مما ينتج لزيادة الكفاءة لهذه الموارد وربما زيادة النشاط الكلي للاقتصاد. وتشير النتائج بأنه ليس لجميع التغييرات الضريبية نفس التأثير في النمو، فالإصلاح يؤدي الى تحسن الحوافز، وتقلل الإعانات، وتتجنب المكاسب العينية، وتتجنب تمويل العجز، سيكون لها آثار أكثر ضمانا للأجل الطويل في الاقتصاد، وقد تخلق أيضا مقايضة بين العدالة والكفاءة.

2. وهناك دراسة اخرى قدمها (BALASOIU, 2023: 1-32) وعنوانها " اثار الضريبة المباشرة في النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية وتستند إلى تحليل تراجع البيانات على مستوى دول الاتحاد الأوروبي " من خلال السياسة المالية، يمكن للحكومة التأثير على الشركات والأفراد من أجل تنظيم سلوكهم. استخدم البحث بيانات الفريق من جميع دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 التي تغطي الفترة 2008-2020 للتحقق من تأثيرات الضرائب المباشرة في النمو الاقتصادي على مستوى المجموعتين الرئيسيتين من البلدان فيما يتعلق بالكفاءة المالية. لذلك، استخدم

التحليل أساليب المجموعات لتصنيف بلدان الاتحاد الأوروبي الرئيسية في مجموعتي البلدان ذات الكفاءة العالية للمالية والبلدان ذات الكفاءة المحدودة للمالية إلى حد ما. تستخدم الدراسة نماذج التأثير الثابت وطرق GMM الديناميكية للتحقيق في تأثير مكونات الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل الشخصي ودخل الشركات) على النمو الاقتصادي. ويتناول التحليل أيضا دور الاقتصاد غير الرسمي فيما يتعلق بالاقتصاد الرسمي. كشفت النتائج التجريبية أن ضرائب دخل الشركات تؤثر سلبًا بشكل كبير على النمو الاقتصادي لكل من مجموعات البلدان ذات الكفاءة المالية العالية والمحدودة. بالإضافة إلى ذلك، ارتبطت ضريبة الدخل الشخصي بانخفاض النمو الاقتصادي للبلدان في مجموعة الكفاءة المالية المحدودة. وبالتالي، فمن منظور صانعي السياسات، يمكن أن يؤدي خفض الضرائب المباشرة إلى زيادة الدخل المتاح، وتحفيز الاستهلاك والنمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار المؤدي إلى خلق فرص العمل، وزيادة القدرة التنافسية، والحد من التهرب من الضرائب وتجنبها، مما يؤدي إلى نظام ضريبي أكثر كفاءة.

3. دراسة (Thakre, and anthors, 2022; 1-16) وتناقش هذه الورقة كيفية قياس التغيير في ضريبة الدخل الشخصي في النمو الاقتصادي الطويل الأجل. ويعمل هيكل التغييرات الضريبية وتمويلها حفز للنمو الاقتصادي. وتشجع معدلات الضرائب خفض العمالة والمدخرات والاستثمار، ولكن إذا لم يتم تمويل التخفيضات الضريبية على الفور، فمن المرجح أيضًا أن تؤدي تخفيضات الإنفاق إلى زيادة عجز الميزانية الفيدرالية، وعلى المدى الطويل، سيؤدي ذلك إلى انخفاض المدخرات الوطنية وارتفاع أسعار الفائدة. التأثير الصافي على النمو غير واضح، لكن العديد من التقديرات تشير إلى أنه إما صغير أو سلبي. يمكن لتدابير توسيع القاعدة أن تقضي على تأثير معدلات الضرائب المنخفضة على العجز المالي، ولكنها في الوقت نفسه تقلل أيضًا من التأثير على المعروض من العمالة والمدخرات، وبالتالي تقلل من التأثير المباشر على النمو. لكنه يعيد أيضًا تخصيص الموارد للاستخدامات الاقتصادية الأكثر تكلفة، وزيادة الكفاءة وربما الحجم الإجمالي للاقتصاد. تظهر النتائج أنه لن يكون لجميع التغييرات الضريبية نفس التأثير على النمو. إن الإصلاحات التي تحسن الحوافز، وتقلل الإعانات الحالية، وتتجنب المكاسب غير المتوقعة والعجز، سيكون لها آثار أكثر فائدة على الحجم الاقتصادي الطويل الأجل، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى مقايضة بين العدالة والكفاءة.

4. دراسة قام بها (Stoilova, and anthors; 2-32) وعنوانها " أدلة تجريبية على تأثير الضرائب على النمو في الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي " تهدف الورقة إلى دراسة الاتجاهات الأساسية في توزيع إجمالي العبء الضريبي في الاتحاد الأوروبي (27) دولة عضو خلال الفترة 1995-2010. يركز التحليل المقارن على البلدان المختلفة والفروق من حيث مجموع العبء الضريبي، مقياسا بنسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتصميم الهيكل الضريبي، والمبين في تحليل مجموع الإيرادات الضريبية إلى عناصر قياسية مثل الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة والمساهمات الاجتماعية. ويولى اهتمام خاص لتأثير الضرائب على النمو الاقتصادي. يتم التحقيق في العلاقة عن طريق تحليل الانحدار. الاستنتاج هو أن الهيكل الضريبي القائم على الضرائب المباشرة أكثر كفاءة من حيث دعم النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي.

5. دراسة (Christina D. Romer & David H. Romer, 2007:25-1) والموسومة " الآثار الاقتصادية الكلية للتغيرات الضريبية: التقديرات تستند إلى مقياس جديد للصدمات المالية " تبحث هذه الورقة في تأثير التغييرات في مستوى الضرائب على النشاط الاقتصادي. نستخدم السجل الوصفي - لوثائق السلطة التنفيذية

وتقارير الكونجرس - تحديد الحجم والتوقيت والدافع الرئيسي لجميع إجراءات السياسة الضريبية الرئيسية بعد الحرب. يسمح لنا هذا التحليل بفصل التغيير في الإيراد الناتج عن التشريعات عن التغييرات التي تحدث لأسباب أخرى. كما يسمح لنا بمزيد من التغيير في النظم التشريعي المنفصلة في تلك التي يتم اتخاذها لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية المحتملة، مثل الإجراءات المضادة للدورات الاقتصادية والتغيرات الضريبية المرتبطة بالتغيرات في الإنفاق الحكومي، وتلك التي يتم اتخاذها لأسباب خارجية أكثر، مثل تقليل عجز الميزانية الموروثة أو لتعزيز النمو طويل الأجل. ثم نفحص سلوك المخرجات بعد هذه التغيرات التشريعية الخارجية. تشير التقديرات الناتجة إلى أن الزيادات الضريبية شديدة الانكماش. الآثار كبيرة للغاية وقوية للغاية وأكبر بكثير من تلك التي تم الحصول عليها باستخدام مقاييس أوسع للتغيرات الضريبية. ينبع التأثير الكبير في جزء كبير منه من التأثير السلبي القوي للزيادات الضريبية على الاستثمار. نجد أيضاً أن الزيادات الضريبية التشريعية المصممة لتقليل عجز الميزانية المستمر يبدو أن لها تكاليف إنتاج أقل بكثير من الزيادات الضريبية الأخرى.

ما يميز هذا البحث عن البحوث الأخرى:

- 1 التركيز على الاقتصاد العراقي خلال فترة حرجية (2004 - 2023): إذ يغطي البحث فترة زمنية طويلة تشمل أحداثاً اقتصادية مهمة مثل الحروب، الأزمات المالية، والتغيرات في السياسات الاقتصادية، مما يجعله ذو قيمة خاصة في فهم ديناميكيات الاقتصاد العراقي.
- 2 -تحليل فاعلية نوعين مختلفين من الضرائب: إذ يتميز البحث بفحص تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي بشكل منفصل، مما يوفر فهماً أعمق للعلاقة بين كل نوع من الضرائب والنمو الاقتصادي، وهو ما قد لا يتم تناوله في بحوث أخرى بنفس الدقة.
- 3 -استخدام منهجية قياسية حديثة: يعتمد البحث على أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test) لتحليل العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات مما يعزز دقة النتائج ويوفر تحليلاً كمياً متقدماً .
- 4 -تقديم توصيات سياسية موجهة: إذ يستهدف البحث تقديم توصيات مباشرة لصناع القرار حول كيفية تحسين النظام الضريبي في العراق لتحقيق توازن بين الإيرادات الحكومية وتحفيز النمو الاقتصادي، وهو ما يجعله ذو فائدة عملية ملموسة.

المحور الثاني

الإطار النظري للضريبة والنمو الاقتصادي

الضرائب واهدافها الاقتصادية:

السياسة الضريبية هي جزء من السياسة المالية التي هي جزء من السياسة الاقتصادية للدولة، والسياسة الضريبية ينبغي ان تعين الدولة على المساهمة في تحقيق اهداف المجتمع، فهي برنامج تنفذه الدولة لأحداث اثار تسعى الى تحقيقها.

تعتبر الضريبة أحد مصادر التمويل الهامة للخزينة العامة ، ويتم تحصيلها من الأفراد مساهمة منهم في تدبير المال اللازم للإنفاق (نورواخرون، 2003: 11) ، وتعرف بانها فريضة مالية نقدية والتي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف النابعة من المضمون الفلسفي السياسي (العلي،

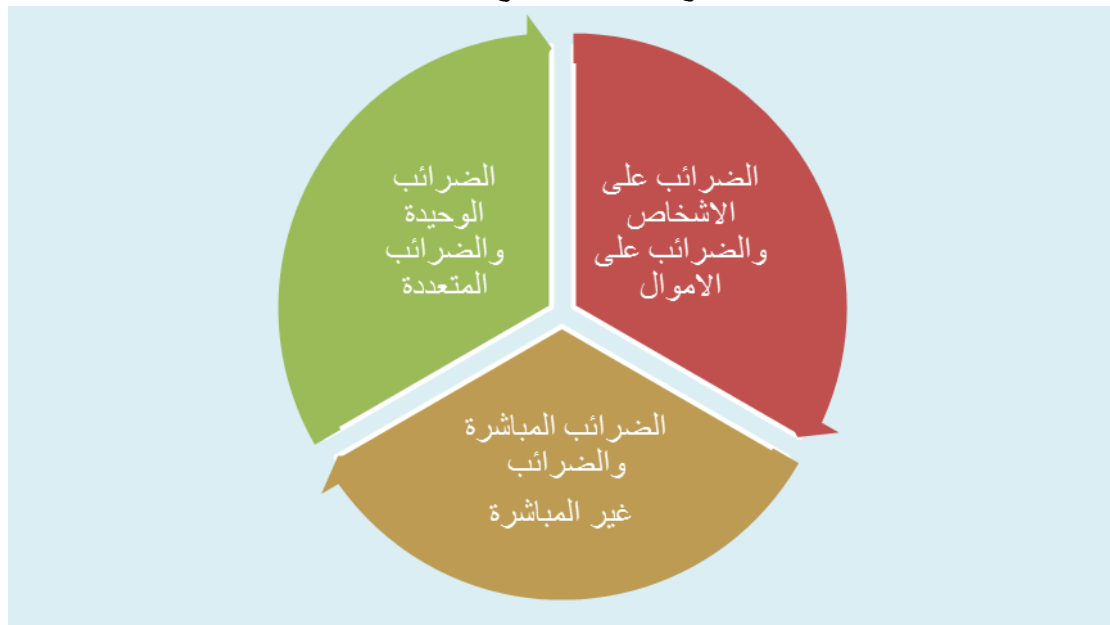
2003: 91) وتعرف على أنها شرط إلزامي تحدده الدولة، تدفع للفرد مجانا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية والسياسية للمجتمع، وكذلك لأن الضريبة تفرض على الدخول في مختلف الأنشطة والدخل، لذلك تسعى الدولة إلى أن تتسم الضريبة بالعدالة الاجتماعية والكافية من أجل الحصول على موافقة الممولين وموافقتهم، إنهم لا يعتبرونه عبئا عليهم أو عقوبة عليهم، لكنهم يدفعونها عن طيب خاطر لتعزيز تحقيق أهداف الدولة والولاء الاجتماعي بين أفراد المجتمع. (نور، 2007: 7) ولتحقيق اغراض الضريبة المتمثلة بالأغراض الاجتماعية والمالية والاقتصادية.

عناصر الضريبة:

مبلغ من المال، لسهولة جبايتها. ويلزم الفرد بأدائها (المكلفون - جميع الاشخاص سواء كانوا افراد أو جماعات أو هيئات وجمعيات وشركات)، وتدفع بدون مقابل أي ان دافعا لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة له، اذ ينتفع بصفته فرد في جماعة يستفيد من خدمات مرافق الدولة العامة بصقته مواطن. وتدفع بصورة نهائية وغير قابلة للرد. وتدفع جبرا وليس اختيارا، وهذا يوضح مدى سلطة الدولة وسيادتها مع مواطنيها. وتمكن الدولة من تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فهي اداة مالية لسد النفقات. (العلي، 2003: 87-89)

❖ انواع الضرائب:

يوضح الشكل ادناه انواع الضرائب:



جدول (1) نسبة مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل النفقات الجارية للفترة 2004 – 2023
" مليون دينار "

Year	Direct Taxes 1	Indirect Taxes 2	Current Expedients 3	1:03	2:03
2004	73613	81065	32117000	0.23	0.25
2005	184145	118250	26375000	0.7	1.1
2006	307943	160939	37495000	0.82	0.75
2007	440805	160507	39308000	1.12	1.69
2008	581351	290251	67277000	0.86	0.67
2009	739000	479998	55589000	1.33	2.01
2010	881340	421880	70134000	1.26	1.43
2011	1070181	1070181	78758000	1.36	1.36
2012	1367208	1367208	105140000	1.3	1.3
2013	1931497	1931497	119128000	1.62	1.62
2014	1629993	1629993	83556000	1.95	1.95
2015	1778225	1778225	70398000	2.53	2.53
2016	2726227	2726227	67067000	4.06	4.06
2017	1567716	547032	75490000	2.08	0.72
2018	2939415	974587	80873000	3.63	1.21
2019	1089308	1089308	111725000	2.62	0.97
2020	30130620	12032001	76082000	3.96	15.81
2021	13216750	6997155	116960000	11.30	5.98
2022	13216750	6997155	116960000	0.11	5.98
2023	25601583	5815638	140000000	18.29	4.15
المتوسط	7558882.538	3163254.3	95549000	6.96	3.67

المصدر: العمود (1) وزارة المالية – الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة

العمود (2) وزارة المالية – دائرة المحاسبة

يلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل نسبة الضرائب المباشرة للفترة 2004 – 2023 هي بحدود 6,9%، اما نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة 3,6 % من الانفاق الجاري وهو ما يعكس ضعف مساهمة الضريبة ككل في الانفاق في العراق.

جدول (2) نسبة مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإيراد الكلي في العراق (2004 - 2023) بالأسعار الجارية.

Years	Revenue of	Revenue of Indirect Taxes ²	Total Revenue ³	Ratio 1:3	Ratio 2:3
	Direct Taxes ¹				
2004	73568	81269	32983000	0.22	0.25
2005	338837	291016	40503000	0.84	0.72
2006	306872	282784	49056000	0.63	0.58
2007	438931	662572	54599000	0.80	1.21
2008	525251	444678	80252000	0.65	0.55
2009	603040	1116594	55209000	1.09	2.02
2010	722262	1001740	69521000	1.04	1.44
2011	873539	437616	99999000	0.87	0.44
2012	1146941	518964	119466000	0.96	0.43
2013	1357832	599181	113767000	1.19	0.53
2014	1463997	515899	105387000	1.39	0.49
2015	1342529	516980	66470000	2.02	0.78
2016	1593596	532703	54409000	2.93	0.98
2017	1567716	547032	77336000	2.02	0.71
2018	2939415	974587	106570000	2.76	0.91
2019	2925223	1089308	107567000	2.71	1.01
2020	30130620	12032001	63200000	47.68	19.04
2021	12,974,040	7,208,285	109081000	11.89	6.61
2022	13,216,750	6,997,155	161697000	8.17	4.33
2023	25,601,583	5815638	788878560	3.24	0.74
المتوسط	7471829.308	2906565.31	151832889.2	6.76	2.85

المصدر: بيانات - وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية

كما يلاحظ من الجدول أعلاه ضعف مساهمة الضرائب المباشرة في الإيراد الكلي حيث لا يتجاوز 7% فقط كمتوسط للإيرادات الضريبية المباشرة في الإيراد الكلي طيلة الفترة 2003 - 2023. أما سبب ضعف مساهمتها في الإيراد الكلي يعود إلى كثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من قبل الشركات والأفراد بسبب تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، أما ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية الغير مباشرة إذ لا تتجاوز 3% كمتوسط للفترة أعلاه في الإيراد الكلي رغم ارتفاع قيمة الاستيرادات السلعية خلال مدة البحث ويعود السبب في ضعف المساهمة في الإيراد الكلي إلى نفس الأسباب أعلاه وبالتالي ضعف مساهمتها في تحفيز النمو الاقتصادي.

جدول (3) نسبة مساهمة كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من المجموع العام للإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2023

Years	Total of Direct Taxes 1	GDP 2	1:03
2004	73613	53235358.7	0.14
2005	184145	73533598.6	0.25
2006	307943	95587954.8	0.32
2007	440805	111455813.4	0.40
2008	581351	157026061.6	0.37
2009	739000	139330210.6	0.53
2010	881340	1770086323	0.05
2011	1070181	217327107	0.49
2012	1367208	254225490	0.54
2013	1931497	273587529	0.71
2014	1629993	266420384	0.61
2015	1778225	209491918	0.85
2016	2726227	203869832	1.34
2017	1567716	225722354	0.69
2018	2939415	221064479	1.33
2019	2925223	277884869	1.05
2020	30130620	198774325	15.16
2021	12,974,040	3011628183	0.43
2022	13,216,750	3830641623	0.35
2023	25,601,583	3,300,463,906.00	0.78
المتوسط	7681436.77	960853999.9	1.78

المصدر: بيانات العمود 1 - وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب - قسم التخطيط والمتابعة

العمود 3: البنك المركزي

أما نسبة الضرائب المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت بحدود 2% فقط للفترة 2004-2023 (كمعدل) وهي نسبة ضئيلة جداً، والسبب في ضعف المساهمة يعود لطبيعة الاقتصاد العراقي الربعية وعدم تمكن الدولة من تنويع مصادر الدخل نتيجة للخلل البنوي وعدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي والتحديات والازمات التي واجهها الاقتصاد.

المحور الثالث: علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي

❖ النمو الاقتصادي Economic Growth

يعد أحد مؤشرات النشاط الاقتصادي، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة الوحدات التي تعمل في أنشطة الإنتاج المختلفة في أي اقتصاد، كالزراعة والصناعة والتعدين. والنمو وفق هذا المعنى هو الزيادة الحاصلة في كميات السلع والخدمات والمنتجة خلال مدة زمنية على الأغلب تكون سنة، وهو بشكل عام- يعني الزيادة في الدخل القومي الذي يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة. ويمكن قياسه من خلال النسبة المئوية لنمو (GDP)، وتمثل الزيادة في راس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم وبيئة العمل من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي. وأصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية على اعتبار يمثل العامل الأساسي الذي يحدد مستوى المعيشة، وهنالك عوامل أخرى تحدد مستويات المعيشة منها عدم المساواة في مستويات الدخل وكذلك سوء التوزيع للثروة، فعند زيادة مستويات النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة التحسن في مستويات المعيشة، وذلك لأن النمو لا يتوزع بشكل عادل وغالبا ما تستحوذ عليه القلة لمعظم منافع النمو. (سلمان، 2019: 83-85)

❖ دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي:

السياسة المالية هي أحد فروع السياسة الاقتصادية المستخدمة لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي، وأن الاستقرار الاقتصادي هو الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه جميع النظم الاقتصادية المختلفة، لذلك السياسة المالية ستكون إحدى الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي يعكس أثرا سلبيا واسعا على عملية النمو الاقتصادي والتنمية.

❖ دور السياسة المالية في الاقتصاد:

تعني السياسة المالية استخدام الإنفاق العام والسياسات الضريبية كأداة للتأثير على محددات الناتج الإجمالي من أجل معالجة عدم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. بالطبع، يختلف دور السياسة المالية في البلدان حسب طبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة.

❖ السياسة المالية في العراق:

اخفقت السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومن أبرز الدلائل على ذلك هي: (worldbank, 2022 : 16)

1. تذبذب النمو الاقتصادي:

لما كان الاقتصاد العراقي ذا طبيعة ريعية -يعتمد اساسا على قطاع واحد آيل للنضوب وهو القطاع النفطي، وإهمال بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك لم تتمكن السياسة المالية وعبر أدواتها المتعددة، من تحفيز وتطوير بقية القطاعات الأخرى المختلفة لتنويع الاقتصاد وتحفيز نموه الاقتصادي وتحقيق استقراره.

2. تفاقم معدلات البطالة:

وتشكل ما نسبته 40 % من قوة العمل حسب أحدث التقديرات، مع انخفاض إنتاجية العمل، فارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإنتاجية، مؤشر آخر على فشل السياسة المالية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي (Abdulla, 2018; 193-202).

3. البنية التحتية:

نظرا لما تعرض الاقتصاد العراقي من حروب وانتشار للمظاهر المسلحة داخل المدن فقد تعرضت البنية التحتية الى الخراب والتدمير ، فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الاستثمارات في مجالات البنى التحتية لكونها تتطلب اموال لاستخدامها في استثمارات كبيرة للحصول على عوائد على الاستثمار طويل الأجل ، عليه سيلقي المسؤولية على عاتق الدولة التي لم تعطي اهتمام لهذا القطاع فضلا عن الفساد المالي والاداري ، مما احرم الأفراد من خدمات البنية التحتية ما يعني اخفاق للسياسة المالية في أنجاز البنى الارتكازية التي تنعكس سلبا على النمو والاستقرار الاقتصادي.

4. غياب الاستدامة المالية:

إن من مؤشرات غياب الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد في العراق من جراء التذبذب والتي شهدتها الاسعار النفطية وعدم استقرارها ، وكون الاقتصاد العراقي ريعي ويعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة ، لذلك أي انخفاض في اسعار النفط يدفع الاقتصاد الى الاقتراض لسد حاجاته المالية ، كما حصل في ازمة 2007 / 2008 ، وكذلك انخفاض الاسعار النفطية لعام 2014 ، والتي ترتب على أثرها حالة من النقشف ، فغياب الاستدامة المالية تؤكد فشل السياسة المالية وضعف فاعلية ادائها وعدم قدرتها على ممارسة دورها المطلوب وكونها لا تتمتع بالمرونة في الاستجابة لمتطلبات المرحلة ، وعدم قدرتها على بناء المناخ الاستثماري وتشجيع القطاع الخاص وتنميته ، وممارسة دور الإشراف عليه لضمان ان يسير بالاتجاهات الصحيحة ، ومعالجة التقلبات عند ظهورها مما يعني عدم كفاءة السياسات المالية وعدم قدرتها على اداء دورها بالشكل الفعال.

المحور الرابع

قياس فعالية الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تحفيز الناتج المحلي الاجمالي

اولا: البيانات والمنهج القياسي المستخدم: تم الحصول على البيانات من النشرات الاحصائية ووزارة المالية والبنك المركزي ولسنوات مختلفة وقد جرى توصيف الانموذج: فالمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) ويرمز له $Lngdpt$ والمتغيرات المستقلة وهي الضرائب المباشرة $LN didtax$ والضرائب غير المباشرة ويرمز لها $indtax$ و LN . والإيرادات النفطية ويرمز لها $lnoilr$ وقد تم استخدام اللوغاريتمات لبيانات كل المتغيرات المستخدمة للحصول على أفضل نموذج يمكن استخدامه لأغراض القياس والتحليل.

ثانيا: اختبار جذر الوحدة

يتبين من الجدول (1) أنَّ المتغير التابع (الناتج المحلي) فهو ساكن عند الفرق الاول ولجميع الحالات، وكذلك المتغيرات المستقلة، الضرائب المباشرة والغير مباشرة، والايرادات النفطية كانت غير ساكنة عند المستوى ، وبعد اخذ الفرق الاول فقد اصبحت ساكنة عنده، وهذا ما يتبين من جدول (1) واستخدام طريقة ديكي فولر الموسع:

الجدول (4) اختبار (ديكي فولر الموسع)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
At Level					
		Lngdp	directrat	indirectrat	Lnoilr
With Constant	t-Statistic	2.426679-	0.707140-	1.662601-	2.666349-
	Prob	0.1481	0.8207	0.4331	0.0990
		N0	N0	N0	N0
With Constant & Trend	t-Statistic	2.660549-	3.585582-	2.355426-	3.155263-
	Prob	0.2610	0.0586	0.3880	0.1242
		N0	N0	N0	N0
None	t-Statistic	2.054836	2.440446	1.189219	0.608542
		0.9869	0.9940	0.9334	0.8389
		N0	N0	N0	N0
At First Difference					
		lngdp	directrat	ndirectrat	Lnoilr
With Constant	t-Statistic	3.894016-	6.375049-	5.589625-	4.304861-
	Prob	0.0093	0.0001	0.0003	0.0044
		***	***		***
With Constant & Trend	t-Statistic	3.902137-	6.137643- -	5.421708-	4.178141-
	Prob	0.0343	0.0006	0.0021	0.0220
		***	***	***	***
None	t-Statistic	3.422960-	5.075094-	5.324329-	4.229375-
	Prob	0.0018	0.0000	0.0000	0.0003
		***	***	***	***

المصدر: تم استخراج النتيجة بالاستناد الى برنامج القياس "EViews"

فيمكن ان نقول: ان المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كانت ساكنة عند الفرق الاول (1) ا، وبالتالي يستدعي ذلك استخدام نموذج (ARDL)(91-63: 2016: Uko)

ثالثا: اختيار طول فترة الإبطاء

النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (1,0,1,1) ، إذ تم اختيار طول فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير للمعايير (HQ,BIC,AIC) والجدول(1) يوضح طول فترة الإبطاء للاقتصاد العراقي. ومعيار (AIC) يبين نتائج فترات الإبطاء المثلى.

جدول (5) نتائج فترات الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LNGDP LNNTAX LNINDTAX LNOILR						
Exogenous variables: C						
Date: 10/07/24 Time: 12:59						
Sample: 2004 2023						
Included observations: 19						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
3.827050	3.992229	3.793400	0.000522	NA	-32.03730	0
-0.833232*	-0.007334*	-1.001481*	4.54e-06*	90.70728*	29.51407	1

المصدر: تم استخراج النتيجة بالاستناد الى برنامج القياس "EViews"

رابعا: أثر الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة في الناتج المحلي في العراق للمدة (2023-2004)

بعد ان تأكد الباحثين من سكون المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عند الفرق الاول وبعد معرفة درجة التكامل لهذه المتغيرات جرى التقدير باستخدام نموذج ARDL.

1. قوة النموذج التفسيرية: واعتماداً على النموذج التقديري تبين ان معامل التحديد R-Squared يوضح ان 0.998443 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) سببها يعود للمتغيرات المستقلة وان 0.2% تدخل في حدود الخطأ، وان F-Statistics بلغت (1282.339) وهي معنوية بمستوى اقل من 1% مما يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل، وان معامل التحديد قد بلغ 99.8%. انظر جدول (3).

الجدول (6) نتائج التقدير الاول للنموذج

Dependent Variable: LNGDP				
Method: ARDL				
Date: 10/07/24 Time: 13:02				
Sample (adjusted): 2005 2023				
Included observations: 19 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LNNTAX LNINDTAX LNOILR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 8				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	14.57722	0.037704	0.549618	LNGDP(-1)
0.0000	7.158541	0.016822	0.120420	LNNTAX
0.0000	-6.522503	0.015015	-0.097936	LNINDTAX
0.0110	3.003870	0.010182	0.030586	LNINDTAX(-1)
0.0000	22.13984	0.021952	0.486017	LNOILR
0.0000	-	0.027946	-0.249024	LNOILR(-1)

	8.910781		
5.308380	Mean dependent var	0.998443	R-squared
0.449972	S.D. dependent var	0.997664	Adjusted R-squared
-4.541340	Akaike info criterion	0.021747	S.E. of regression
-4.193389	Schwarz criterion	0.005675	Sum squared resid
-4.482453	Hannan-Quinn criter.	50.14273	Log likelihood
2.805510	Durbin-Watson stat	1282.339	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: بالاعتماد على نتيجة الى برنامج القياس "EViews"،

2. فحص العلاقة التوازنية الطويلة الاجل: من اجل اختبار العلاقة طويلة الاجل (التكامل المشترك) تم اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بالإيرادات النفطية والضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة ونتيجة احصائية (F-Bounds Test) يظهر أن قيمتها (65.38562) وهي أكبر من قيمتها الدنيا والعليا عند مستوى دلالة (1%) ، وعليه يمكن القول بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وهو الشرط الاساسي للوصول الى العلاقة طوية الاجل للمدة 2004 - 2023 ، والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (7) نتيجة اخبار علاقة التكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship

F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.2	2.37	10%	65.38562	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
Finite Sample: n=35				
			19	Actual Sample Size
3.532	2.618	10%		
4.194	3.164	5%		
5.816	4.428	1%		
Finite Sample:				

	n=30	
3.586	2.676	10%
4.306	3.272	5%
5.966	4.614	1%

المصدر: بالاستناد الى برنامج الاحصائي "EViews"،

3. تقدير العلاقة قصير والطويلة الاجل.

أ. العلاقة قصيرة الاجل: من النتائج في جدول (5). يتبين:

1. اظهرت النتائج وجود علاقة سالبة ومعنوية بين (Lngdp) للسنة الماضية كمتغير مستقل والنتائج المحلي كمتغير تابع فعند زيادة المتغير المستقل في السنة الماضية بنسبة 1% ينخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 45%.

2. اظهرت النتائج ان العلاقة موجبة ومعنوية بين الضرائب المباشرة و GDP عند مستوى معنوية 5%. وان Statistic-تبلغ قيمة - 7.158541 مستوى معنوية 0.0000 فعند زيادة الضريبة المباشرة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج بنسبة 12% مما يعني عدم فعالية السياسة الضريبية في العراق. كما بينت العلاقة سالبة ومعنوية بين الضرائب غير المباشرة للسنة الماضية والناتج المحلي عند مستوى معنوية 5%، وان t-Statistic تبلغ قيمة -4.703325 مستوى معنوية 0.0005 فعند زيادة الضريبة الغير المباشرة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي بنسبة 6%.

3. واطهرت النتائج وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الايرادات النفطية للسنة الماضية كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع فعند زيادة للايرادات النفطية في السنة الماضية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة (الناتج المحلي الاجمالي) بنسبة تقريبا 23.7%.

4. واطهرت النتائج وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الايرادات النفطية كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع فعند زيادتها بنسبة 1% تؤدي الى زيادة (الناتج المحلي الاجمالي) بنسبة تقريبا 48.6%.

5. كما اظهرت النتائج وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الضرائب غير المباشرة كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع فعند زيادة الضريبة الغير المباشرة بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض (الناتج المحلي الاجمالي) بنسبة تقريبا 9.8%.

6. واطهرت النتائج وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الايرادات النفطية للسنة الحالية كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع فعند زيادتها بنسبة 1% تؤدي الى زيادة (الناتج المحلي الاجمالي) بنسبة تقريبا 64.8%.

7. . كما اظهرت معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.450382) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%) وبما أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومعنوية مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل بمقدار 2 سنة و 0.22 من السنة. $1/0.450382 = 2.22$.

مما سبق يتوضح وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي، وهذا يعد شرط اساسي للوصول الى تلك العلاقة التوازنية طوية الاجل.

ب. العلاقة طويلة الاجل: ويتبين من نتائج الاختبار في جدول (5)

1. بينت النتائج أن العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي علاقة موجبة ومعنوية فعند زيادة الضرائب المباشرة بنسبة 1% تؤدي زيادة الناتج بنسبة 26.7% عند مستوى 5% والعلاقة بين الضرائب الغير المباشرة و GDP علاقة سالبة ومعنوية، فعند زيادة الضرائب المباشرة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي بنسبة 14.9 % عند مستوى معنوية 5%.

2. كما وضحت ان العلاقة بين الإيرادات النفطية و GDP علاقة موجبة ومعنوية، فعند زيادة الضرائب المباشرة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بنسبة 52.6 % عند مستوى معنوية 5% انظر الجدول (8).

جدول (8) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNGDP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 10/07/24 Time: 13:04				
Sample: 2004 2023				
Included observations: 19				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.397234	0.081160	0.600363	C
0.0000	-11.94523	0.037704	-0.450382	LNGDP(-1)*
0.0000	7.158541	0.016822	0.120420	LNDTAX**
0.0005	-4.703325	0.014320	-0.067350	LNINDTAX(-1)
0.0000	8.154069	0.029064	0.236993	LNOILR(-1)
0.0000	-6.522503	0.015015	-0.097936	D(LNINDTAX)
0.0000	22.13984	0.021952	0.486017	D(LNOILR)
0.0000	-20.87832	0.021572	-0.450382	CointEq(-1)*
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.24367	0.023780	0.267373	LNDTAX
0.0001	-5.607162	0.026669	-0.149540	LNINDTAX
0.0000	11.92164	0.044139	0.526204	LNOILR
0.0000	7.424533	0.179541	1.333009	C
+EC = LNGDP - (0.2674*LNDTAX -0.1495*LNINDTAX + 0.5262*LNOILR 1.3330)				

المصدر: النتائج جاءت وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "EViews9"

كشفت النتيجة التجريبية أن الضرائب الغير مباشرة تؤثر سلبيًا بشكل كبير على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، ارتبطت الضريبة المباشرة بزيادة النمو الاقتصادي للعراق في الاجل القصير بسبب عدم فعالية السياسة المالية. وبالتالي، فمن منظور صانعي السياسات، يمكن أن يؤدي خفض الضرائب المباشرة إلى زيادة الدخل المتاح، وتحفيز

الاستهلاك والنمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار المؤدي إلى خلق فرص العمل، وزيادة القدرة التنافسية، والحد من التهرب من الضرائب وتجنبها، مما يؤدي إلى نظام ضريبي أكثر كفاءة.

رابعاً: الاختبار التشخيصي للنموذج:

من ملاحظة الجدولين (9، 10) وهي نتائج (B-P (LM يتبين بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لعدم معنوية النتائج الاحصائية إذ بلغت (2.473155) عند مستوى معنوية (5%)، وعليه يمكن ان نقبل الفرضية الصفرية (H0) ، والتي تقضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الانموذج المقدر، ومن نتائج فحص ثبات التجانس (B-P-Godfrey): يتضح بعدم وجود المشكلة في التباين ، وكانت قيمة الاحتمالية للإحصاء هي (1.601792) وغير معنوية عند مستوى الدلالة (5%)، ويعني ذلك قبول فرضية عدم (H0) التي تنفي وجود مشكلة في ثبات التجانس في الانموذج ، وكذلك يتبين بان هنالك توزيع طبيعي للبواقي (Normalts-test) : وان قيمة Jarque-Bera بلغت (0.496411) وقيمة Probability بلغت (0.78) وهي اكبر من (5%) فهذا يشير لعدم وجود مشكلة في توزيع البواقي والشكل (2) يوضح تلك الحالات.

الجدول (9) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

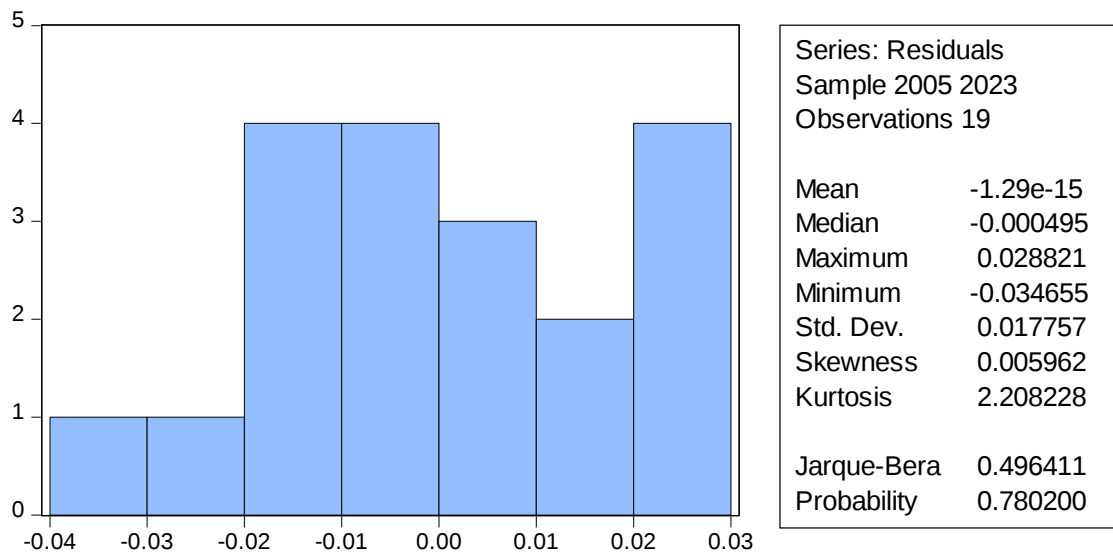
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.2293	Prob. F(6,12)	1.601792	F-statistic
0.2070	Prob. Chi-Square(6)	8.449697	Obs*R-squared
0.9163	Prob. Chi-Square(6)	2.036176	Scaled explained SS

المصدر: تم استخراج النتيجة بالاستناد الى البرنامج الاحصائي "EViews"

الجدول (10) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
0.1341	Prob. F(2,10)	2.473155	F-statistic
0.0431	Prob. Chi-Square(2)	6.287832	Obs*R-squared

المصدر: تم استخراج النتيجة بالاستناد الى البرنامج الاحصائي "EViews"



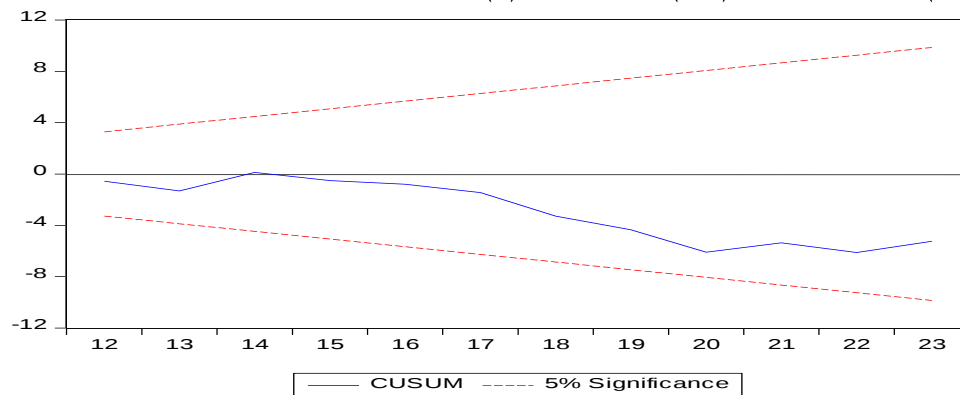
الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: النتيجة حسب البرنامج الاحصائي "EViews".

خامسا: فحص الاستقرار

أ. اختبار (Cusum):

الخط الأزرق حدود الثقة، اختبار (Cusum)، يتبين من وجود استقرار هيكلي لكون السلسلة الزرقاء (Cusum) ضمن حدود الثقة (5%)، انظر الشكل (3).

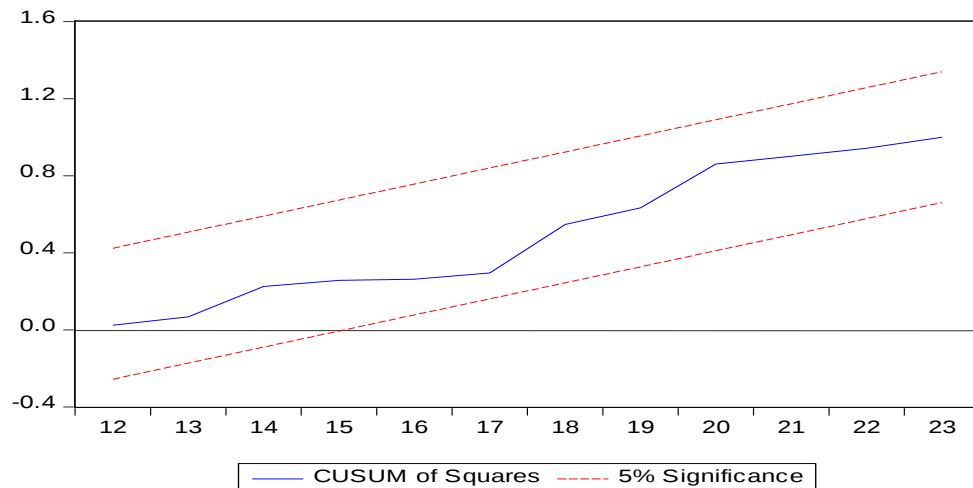


شكل (3) استقرار السلسلة للمدة (2004-2023)

المصدر: النتائج بالاستناد الى برنامج القياسي "EViews"،

ب. فحص مربع المجموع التراكمية للبواقي

ان الخط الأزرق يمثل (مربع المجموع التراكمي للبواقي): ويتبين من الشكل (4) الى وجود استقرار في المربع للمجموع التراكمي للبواقي ضمن المدة (2023-2004).



شكل (4) يمثل استقرار في السلسلة الزمنية للمدة (2003-2004)

المصدر: اعتمادا على البرنامج الاحصائي "EViews9"

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا - الاستنتاجات:

1. قبول فرضية البحث والتي تقضي بضعف دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومحدودية اثارهما في الناتج المحلي الاجمالي. في ظل اقتصاد ريعي وغير مستقر ومكشوف وتبعي فضلا عن ضعف النظام الضريبي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2003-2004.
2. السياسات الضريبية الحالية في العراق لم تصمم بشكل يخلق بيئة استثمارية مناسبة للقطاعين العام والخاص. بحيث تسهم بشكل ايجابي في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتشجيع الصناعات الرئيسية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الاقتصادي لها وللاقتصاد ككل؟
3. تمكن الضرائب الحكومة من إنفاق المزيد. ويمكن إنفاقها في مجالات تعزيز النمو - على الرغم من أن هذا يعتمد على ما إذا كانت الحكومة تستثمر في المجالات التي تساهم في النمو الاقتصادي أكثر من المجالات التي تم أخذ الضريبة منها.
4. تسحب الضرائب الأموال من الاقتصاد، مما يقلل من طلب القطاع الخاص ويخفض الناتج المحلي الإجمالي. وعلى سبيل المثال، ان ضرائب الدخل والتي هي ضرائب مباشرة تقلل من الأجور التي يحصل عليها العاملين، فيكون لديهم القليل الاموال لإنفاقه. فإذا لم تتفق الحكومة هذه الإيرادات الضريبية (من خلال الخدمات العامة، ومدفوعات الضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك) وتستخدمها بدلاً من ذلك لسداد الدين العام، فهذا يمثل انخفاضاً مباشراً في الناتج المحلي الإجمالي، وهنا يمكن للضرائب أن تحفز النمو ولكن بتأثير غير مباشر.
5. ان أفضل طريقة للحكومة من زيادة الإيرادات من خلال ضرائب الدخل (الضرائب المباشرة) التي تستهدف أصحاب الدخل الأقل احتمالاً للإنفاق إذا وجهت هذه الإيرادات التي تم جمعها من الضريبة نحو الاستثمار المنتج، مع ضمان الأسواق المالية ان تعمل بخطة واضحة وذا مصداقية للاستقرار الاقتصادي في المستقبل، فيمكن تعظيم التأثير على النمو الاقتصادي.

6. تفقر الادارة الضريبية في العراق الى كفاءة التنظيم لعدم كفاية الكوادر المؤهلة للقيام بالعمل نتيجة قلة التدريب وتدني مستويات الاجور.
7. عدم توفر الوعي الضريبي في العراق وهو من الاسباب المؤثرة على تحديد مسار الحصيلة الضريبية وانخفاضها.
8. تفشي ظاهرة الرشوة وانتشار مظاهر الفساد الاداري والمالي والاقتصاد غير الرسمي زال يشكل حجما كبيرا من الاقتصاد العراقي كما انه يعمل خارج النظام الرسمي، مما يقلل من قاعدة الإيرادات الضريبية. وهذا ما أثر على الحصيلة الضريبية وانخفاض حجم العوائد الضريبية التي تذهب في الغالب الى جيوب الموظفين أكثر من تلك التي تعود الى الخزينة العامة للدولة.

ثانيا - التوصيات:

1. لتصميم سياسة ضريبية في العراق يتطلب توازنا بين توفير الإيرادات الحكومية وتحفيز النمو الاقتصادي. من خلال تحسين السياسات الضريبية، وتبني استراتيجيات فعالة لتقليل التهرب الضريبي، وزيادة قاعدة الإيرادات وتنويعها، لتمكين للضرائب أن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل أكثر فعالية في العراق. من الممكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي إذا كانت مصممة بشكل يدعم الإنتاج والاستثمار.
2. الاقتصاد غير الرسمي: جزء كبير من الاقتصاد العراقي ولا زال يعمل خارج النظام الرسمي، مما يقلل من قاعدة الإيرادات الضريبية.
3. رفع كفاءة الموظفين بإدارة التحصيل الضريبي وتحسين قدراتهم وامدادهم بالمعلومات الكافية وادخالهم دورات تدريبية لرفع كفاءة الاداء من خلال تطوير امكاناتهم لتحسين عملية الجباية الضريبية.
4. تنشيط الجهد الضريبي في العراق واعتماد سياسة ضريبية تتخذ مسارات جديدة وغير تقليدية لتوسيع نطاق المشمولين بالضريبة.
5. تنشيط دور الاعلام وتحمله المسؤولية في زيادة الوعي الضريبي والتبصير بأهمية التعاون مع السلطات الضريبية.
6. على الحكومة استثمار الاموال التي تم جمعها من الضرائب في مجالات منتجة تزيد من تنوع مصادر تمويل الدخول لرصد الموازنة العامة للدولة.
7. ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق المخالفين عن دفع الضريبة أو الذين يلجؤون الى اعتماد طرق غير مشروعة للتهرب الضريبي بسبب ضعف الجهاز الرقابي وتطور اساليب وطرق التهرب الضريبي.
8. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخاصة في مجال التحصيل الضريبي من اجل توسيع القاعدة والوعاء الضريبي لزيادة الحصيلة الضريبية وعدم الاعتماد على إيرادات النفط المصدر الوحيد للحكومة
9. على وزارة المالية وضع الاجراءات الكفيلة للاستثمار في مبادرات التحول الرقمي لإنشاء منصات سهلة الاستخدام وفعالة عبر الإنترنت لتسجيل الضرائب وإجراءات التسجيل والدفع.

المصادر:

1. العلي، عادل فليح، (2003) " المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
2. نور، عبد الناصر، الشريف، عليان (2002)، " الضرائب ومحاسبتها "، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، الاردن.
3. سعود جايد مشكور وعقيل حميد جابر الحلو، المالية العامة والتشريع المالي في العراق، مطبعة العالمية، الطبعة الأولى، 2016.
4. علي، عماد محمد. والشافعي، زيد كريم (2020). تقييم أداء الواقع الضريبي في العراق للمدة (2003-2016). قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد - بحث منشور. مجلة دنانير العدد 18. 'تقرير منشور على شبكة الأنترنت على الموقع [https://www.radiosawa.com/shenoraayak/2020/10/08\(2020\)](https://www.radiosawa.com/shenoraayak/2020/10/08(2020))
5. سلامة، محمد سلمان، (2015) الإدارة المالية العامة، دار المعنز للنشر والتوزيع ط1، عمان الأردن.
6. شنشول، نسرین ریاض (2017) "الإصلاح الضريبي في العراق"، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، الاكاديمية العراقية، مجلد (7).
7. وزارة التخطيط في العراق 'قسم الإحصاء' (الحسابات القومية) للسنوات (2004-2023)

References:

1. Abdulla Abdul Kareem, (2018), The Relationship between Economic Growth and Unemployment in Iraq. Journal for Economic Science, No – 32.
2. BalasoIU, Narciz. Chifu, Iulian. Oancea, Marian, (2023), Impact of Direct Taxation on Economic Growth: Empirical Evidence Based on Panel Data Regression Analysis at the Level of Euro ban Countries, Sustainability, MDPI Journal.
3. Dennis, Robert, et al.(2004) . "Macroeconomic Analysis of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates." Technical Paper Series. Washington, D.C: Congressional Budget Office.
4. Stoilova. Desislava. Patonov. Nikolay ,(2012) . AN EMPIRICAL EVIDENCE FOR THE IMPACT OF TAXATION ON ECONOMY GROWTH IN THE EUROPEAN UNION, Book of Proceedings – TMS Algarve 2012 vol.3.
5. Christina D. Romer & David H. Romer, (2007). "The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks," NBER Working Papers 13264, National Bureau of Economic Research, Inc.
6. Nkoro Emeka. Uko ,Aham Kelvin.(2016), Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4.
- 7 .World bank in Iraq (2022), Iraq Overview: Development news, research,data,<https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview>
9. , William G, Samwick, Andrew A (2014), Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, Economics Studies.